

الباب الثاني

الحديث النبوي ونظرية ولغ الكلب في شيء

الفصل الأول: التعريف بالحديث

المبحث الأول : تقسيم الحديث من حيث تعدد الرواة

ينقسم الحديث باعتبار عدد رواته الى قسمين، متواتر وآحاد.

أ. الحديث المتواتر:

وهو ما رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه،

على أن لا يختل هذا الجمع في أي طبقة من طبقات السند.

وهذا النوع قطعي الثبوت، وهو بمنزلة العيان، يجب العمل به، ويكفر جاحده، والتواتر أعلى

مراتب النقل.

وينقسم المتواتر إلى تواتر لفظي وتواتر معنوي، فاللفظي ما رواه بلفظه جمع عن جمع عن

جمع - لا يتوهم تواطؤهم على الكذب - من أوله إلى منتهاه كحديث: (من كذب على

متعمدا فليتبوأ مقعده من النار).

والمعنوي ما إتفق نقلته على معناه من غير مطابقة في اللفظ، ومثال ذلك أحاديث الشفاعة،

وأحاديث الرؤية، وأحاديث نبع الماء من بين أصابه صلى الله عليه وسلم وغير ذلك.²¹

ب. الحديث الآحاد:

وهو ما رواه واحد أو اثنان فأكثر، مما لم تتوفر فيه شروط المشهور أو المتواتر، ولا عبرة للعدد فيه بعد ذلك، وهو دون المتواتر والمشهور.

وحكمه وجوب العمل به، متى توفرت فيه شروط القبول، وعلى هذا جمهور علماء المسلمين. ومما تجدر ملاحظته أن المشهور من الاخبار يدخل في زمرة الآحاد عند غير الحنفية، ولهذا جعل بعضهم الأخبار قسمين: متواترٍ وآحادٍ.

المبحث الثاني: تقسيم الحديث من حيث القبول والرد

الحديث إما مقبول وهو الصحيح، وإما مردود وهو الضعيف: هذا هو التقسيم الطبيعي الذي تندرج تحت نوعيه أقسام كثيرة أخرى تتفاوت صحة وضعفا بتفاوت أحوال الرواة وأحوال متون الحديث. لكن المحدثين اصطلاحوا على تقسيم ثلاثي للحديث آثروه على التقسيم الثنائي السابق، فأصبح الحديث لا يخرج عن أحد هذه الأقسام الرئيسية: فهو إما صحيح، وإما حسن، وإما ضعيف.

وظاهر أن "الحسن" يكون -على الرأي الأول- تابعا لاحد القسمين، فهو إما نوع من الصحيح وإما نوع من الضعيف الذي لا يترك العمل به. وأما على الرأي الثاني فيكون "الحسن" قسما قائما برأسه

(22) محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث، (دار الفكر، 1430 هـ / 2009 م) 197

دون الصحيح وأعلى من الضعيف.

1. الحديث الصحيح

الصحيح لغة ضد السقيم. وهو حقيقة في الاجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني. وأما اصطلاحاً فهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أول الإسناد الى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

ومن هذا التعريف يمكن استنباط الشروط التي يجب توافرها في الحديث الصحيح وهي:

أولاً: اتصال السند: والمراد باتصال السند أن يكون كل راو أو كل رجل من رجال الإسناد قد روي عن قبله، وهكذا من أول الإسناد إلى آخره حتى يصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: عدالة الراوي: عدالة الراوي، والمراد بعدالته أن يكون موثقاً به في دينه، وذلك بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من اسباب الفسق وخوارم المروءة.

ثالثاً: ضبط الراوي، والمراد بضبطه أن يكون موثقاً به في روايته، وذلك بأن يكون الراوي حافظاً متيقظاً لما يرويه. حافظاً لروايته ان كان يروي من حفظه وضابطاً لكتابه ان كان يروي من الكتاب، وان يكون عالماً بالمعنى وبما يحيل المعنى عن المراد إن روي بالمعنى.

رابعاً: ومن شروط صحة الحديث أن يكون خالياً من الشذوذ، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو

أوثق منه وأرجح، فيجب ألا يخالف الثقة من هو أوثق وأرجح منه من الرواة.

خامسا: أن لا يكون الحديث معللا بعلة قاذحة، والعلة وصف خفي يقدر في قبول الحديث، ويكون ظاهره السلامة منه.

ومتى استكمل الحديث هذه الشروط السابقة حكم به بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث.

2. الحديث الحسن

وهو صفة مشبهة من الحسن بمعنى الجمال. وأما في الإصطلاح فله تعريفات، منها ما اختاره محمود الطحان من تعريف قدّمه ابن حجر، وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه على مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

وأقدم من عرف عنه تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف الإمام أبو عيسى الترمذي، وإن كان قد ذكر الحسن في كلام بعض مشايخه ومن قبلهم، إلا أن هذا التقسيم الثلاثي لم يعرف عن أحد قبله، وقد ذكر الترمذي الحسن كثيرا في سننه حتى عد المحدثون كتاب السنن الأصل في معرفة الحسن.

3. الحديث الضعيف

الضعيف لغة ضد القوي، وهو إما حسي وإمامعنوي، والمراد هنا الضعيف المعنوي. وأما في الإصطلاح فهو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، وقال محمد عجاج الخطيب أن أكثر العلماء

يقول الحديث الضعيف هو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن.

حكم العمل بالضعيف:

اختلف العلماء في الأخذ بالضعيف على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لا يعمل به مطلقاً، لا في الفضائل، ولا في الأحكام. هذا هو مذهب البخاري

ومسلم، لما عرفناه من شرطيهما

المذهب الثاني: أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، وعزى هذا الى أبي داود والإمام أحمد رضي

الله عنهما، وأما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال.

المذهب الثالث: أنه يعمل به في الفضائل والمواظظ ونحو ذلك إذا توفرت له بعض الشروط، وقد

ذكر شيخ الإسلام ابن حجر هذه الشروط، وهي أن يكون الضعيف غير شديد، وأن يندرج تحت أصل

معمول به، وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الإحتياط.

وقال محمد عجاج الخطيب كتعليق على ثلاثة المذاهب السابقة في حكم العمل بالحديث

الضعيف، أن المذهب الأول هو المذهب الأسلم لنقطتين، الأولى أننا لا نضطر الى أخذ الحديث

الضعيف في الفضائل والترغيب والترهيب لأن الحديث الذي على مستوى الصحيح يهيئ التعاليم فيها.

والثاني أن الفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم الدين، ولا فرق بينهما وبين الأحكام من حيث ثبوتها

بالحديث الصحيح أو الحسن.

الفصل الثاني: منهج نقد الحديث

أ. منهج نقد السند

السند في اللغة : ما ارتفع من الأرض، وما قابلك من الجبل وعلا عن السحف، والجمع : أسناد، وكل شيء أسنده إلى شيء فهو مسند، ويقال : أسند في الجبل إذا ما صعد. ويقال فلان سند أي معتمد.

والسند في الاصطلاح : هو طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سندا، إما لأن المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على المسند في معرفة صحة الحديث وضعفه²².

وظهر هذا العلم منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة. الإمام الشافعي، والبخاري، ومسلم، وغيرهم قد فعل هذا المنهج في أحاديثهم وروايتهم. وتم العلماء بعدهم هذا العلم إلى رموز قواعد صحيح الحديث، وهذه القواعد أستعمل إلى اليوم²³.

ومن علماء الحديث الذي قد بين هذه الرموز هو ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر النصري الشهرزوري، الملقب بابن صلاح حيث قال: أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً²⁴.

(22) محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه و مصطلحه (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٦)، ٢٢.

(23) شهودياسماعيل، *Metodologi Penelitian Hadis Nabi*، (جاكرتا : بولانبنتانج، ١٤١٢هـ)، ٦٤-٦٣.

(24) شهودياسماعيل، *Metodologi Penelitian Hadis Nabi*، (جاكرتا : بولانبنتانج، ١٤١٢هـ)، 200.

عرف من هذا التعريف أن قواعد لصحيح الحديث كما يلي :

١. اتصال السند من المخرّج إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٢. عدالة الراوى وضبطه.

٣. خالية من الشذوذ ومعللا من العلة.

وحصل من البيانات السابقة إلى سبع قواعد، خمس متعلقة بالسند وهي :

١. اتصال السند

٢. عدالة الراوى

٣. ضبط الراوى

٤. خاليا من الشذوذ

٥. معللا من العلة.

واثنتان متعلق بالمتن وهي :

١. أن يكون المتن خاليا من الشذوذ

٢. و أن يكون معللا من العلة.

من تلكالقواعد السابقة، فقال العلماء بأن الحديث الشامل على جميع العناصر السابقة فهو صحيح، يعنى صحيح من جهة السند وكذلك المتن. فإن لا يبلغ إلى تلك العناصر فلا يقال بحديث صحيح، إما غير صحيح من جهة السند أو المتن.

هذه القواعد لا بد حصوله في نقد الحديث، فكانت تلك العناصر لها علاقة بأحوال الرواة والإتصال بين الرواة. واتفق العلماء أن هناك نقطتين في بحث عن أحوال الرواة : هما عدالة الراوى و ضبط الراوى.

١. عدالة الراوى :

العدالة في اللغة : مصدر عدل، وهي ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، والعدل من الناس : المرضي قوله وحكمه، والعدل : الذي لم يظهر منه ريبة²⁵.

العدالة في الإصطلاح : هناك أراء، منها ما قال عبد الرحمن بن ابراهيم الخميسي: العدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة، واما المروءة فهي فعل ما يجمله ويزينه عادة، كالسخاء وحسن الخلق، واجتناب ما يدنسه ويشينه عادة من الأمور الدنيا المزرية به²⁶.

وقد ذكر ابن صلاح العدل بشيء من التفصيل، فقال : أن يكون الراوي : مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق، سليماً من خوارم المروءة²⁷.

٢. ضبط الراوي

الضبط في اللغة : لزوم الشيء وحسبه، وقال الليث : لزوم الشيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالجزم.

الضبط في إصطلاحه عند عبد الرحمن الخميسي : الضبط الراوي هو الذي توافق روايته الثقات الضابطون في اللفظ أو في المعنى ولو في الغالب²⁸.

وذكر¹ محمود الطحان بتعريفه حيث قال :الضبط هو أن يكون الراوي، غير مخالف للثقات، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مغفلاً، ولا كثير الأوهام²⁹.

(25) عبد الرحمن بن ابراهيم الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي، (صنعاء-اندلس: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ)، ١٥٢.

(26) عبد الرحمن بن ابراهيم الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي، (صنعاء-اندلس: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ)، ١٥٢.

(27) محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الكويت: مركز الهدى للدراسة، ١٤٠٥هـ)، ١١١.

(28) عبد الرحمن بن ابراهيم الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي، (صنعاء-اندلس: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ)، 139.

(29) محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الكويت: مركز الهدى للدراسة، ١٤٠٥هـ)، ١١١.

يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين في الرواية، فان وافقهم في روايتهم غالباً فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فان كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يُحتَجَّ به³⁰.

وهناك العلم لمعرفة احوال الراوي هل هو عادل ام غير عادل، وكذلك هل هو ضابط ام غير ضابط، وفي علم الحديث اشتهر بعلم الجرح والتعديل.

ب. منهج نقد المتن

المتن في اللغة هو ما صلب ظهره، والجمع متون ومتان، ومتن كل شئ ما ظهر منه، وما ارتفع وصلب من الأرض، ومتن القوس تمتينا شدها بالعصب³¹.

وأما المتن في الإصطلاح فهو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها معانيه ولعله سمي بذلك لأنه الظاهر والمطلوب، والغاية من الحديث كله فهو مأخوذ من معانيه اللغوية السابقة³².

وكما ذكر من قبل، أن للحديث قواعد في السند المقصود بها معرفة التصحيح والتضعيف. وكذلك المتن، له قواعد وظوابط للتمييز بين المتن الصحيح فتقبل والمتن الضعيف فُرد.

اختلف المحدثون في تحديد مقاييس نقد متن الحديث، منهم الخطيب البغدادي فقال في " باب ذكر ما يقبل فيه خبر الواحد وما لا يقبل " ان الخبر المنسوب الى النبي مردود اذا نفي الحكم العقلي، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به³³، و الإمام ابن الجوزي الذي قدم مقياسين، الأول أن لا يكون الحديث متعارضاً بالعقل السليم والتعاليم الدينية. فإذا وجد حيث يتعارض معهما فهو مردود³⁴.

والمقاييس الرئيسية لنقد المتن عند طاهر الجوابي هي:

(30) محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الكويت: مركز الهدى للدراسة، ١٤٠٥ هـ)، ١١٢.

(31) ابن المنصور، لسان العرب، (مصر: دار المصرية، مجهول السنة)

(32) محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٦ م)، ٢٢.

(33) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ٣٧١.

(34) أبو الفجر عبد الرحمن بن علي الجوزي، كتاب الموضوعات، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣ ج ١)، ١٠٦.

١. عرض الحديث على القرآن الكريم

٢. مقارنة روايات الحديث بعضها ببعض

٣. عرضه على الوقائع والمعلومات التاريخية

٤. عرضه على المسلمات العقلية³⁵.

إن الدراسة الحديث التحليلي شمولها لعدد من

الفنون العلم، هو أشبه بما يعرف بالمساقلة التكاملي إذ يستخدم الطالب الخبر^١ العلمية ومهار^٢ البحثية ويستخضر ما تحصيله طوال

سير^٣ الدراسة معارف، كالغة والبيان، والنحو، والصرف، وعلوم الحديث، والتخريج، والفقه،

والسيرة، والأدب والتاريخ، والقصص، ومعرفة البلدان، وإستنباط الأحكام الشرعية، واستخلاص الدروس والعبر.

الفصل الثالث: منهج التحليلي

1. شرحاً يجاز ترجمة الباب بالمدرج تحتج الحديث، إن وجدت

2. ذكر المعنى الإجمالي للحديث

3. التخريج

التخريج فاللغة : أصلها مأخوذ من مادة خرج، وهذه المادة في استعمالها لغوية، تطلق علماً بالإستنباط،

فيقال مثلاً استخراج المسألة الفلانية، أو بينلها وجهها صحيحاً.

³⁵ محمد طاهر الجواي، جهود المحدث ينفي نقد متن الحديث النبوي الشريف، (مجهول المكان: مؤسس اتع. الكريم بن عبد الله، ١٩٨٦)، ٤٥٦.

التخريج في إصطلاح : هو الدلالة على الحديث في مصادرها الأصلية التي أخرجته بسنده،

معينا غير تبت عند الحاجة³⁶.

الدلالة على الحديث في مصادرها الأصلية : المقصود: عز الحديث إلى المصادرها الأصلية ، بمعنا أن كحينما نقول:

هذا حديثاً خرج هـ فلان، فأنعزوا هذا الحديث للذي أخرج هـ،

وبمعنا أن نخرجنا لتتأمل أن معرفة من أخرج الحديث على المصدر الذي خرج فيه هذا الحديث فهما بمعنا واحد.

وحيثما نقول (مصادرها الأصلية) نجد أن ما بعدها بينا المراد منها. (مصادرها الأصلية التي أخرجته بسنده)،

فإن لم تخرج الحديث لك المصادري بالسند، فإن لا تعتبر أصلية حينذاك،

لذا لکن نحن بحاجة إلى إرشاد إلى هذه المصادري الأصلية وأنوعها، وأقسامها.

أ. أنواع المصادري الحديثية

إما أن تكون كتباً تروى بالسند، أو لا تروى بالسند. فإذا ذكر صاحب الكتاب حديثاً، وذكر من أخبر به،

وذكر الذي أخبره ذكر أيضاً من الذي أخبره، وهكذا حتى يصل إلى منتهاه، هذا يسمى بالسند، ويقال:

إن صاحب الكتاب يروي بسنده، ويعتبر كتاباً لها مصدر أصلياً.

ب. أقسام المصادري الأصلية، تنقسم مصادري الأصلية إلى قسمين

³⁶. سعد بن عبد الله الحميد، طرق التخريج الحديث، (الرياض، دار العلوم السنة، 1420) صفحة : 5

الأول: الكتاب الحديثية التي ألفها مؤلفوها وذكروا فيها الأحداث والآثار بأسانيدهم,

عن طريق التلقي عن شيوخهم الذين تلقوا أيضاً عن شيوخهم, وهكذا إلى أن يصلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومندونه,

كالكتاب الستة: الصحيحين, وسنن أبي داود, وجامع الترمذي, وسنن النسائي, وسنن ابن ماجه.

الثاني: كتب الفنون الأخرى, أي غير الحديثية, التي روي فيها المؤلفوها الأحاديث, والآثار, والحكاية,

بأسانيدهم أيضاً, عن طريق تلقي عن شيوخهم ممن فوقهم إلى المنتهى, وهو إما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ومندونه.

وهذا الفنونا الأخرى نجد [] متعددة, فعلموا الإسلام, والعلوم الخادمة للكتاب وللسنة كثيرة,

فمن هذا الفنونا الأخرى: كتب التفسير, والفقه, والأصول.

كل هذا الكتاب يعتبر فناً آخرى, فلو أخذنا مثلاً كتب التفسير لو وجدنا أنما ألف فيها,

منهما ما يعتبر من المصادر الأصلية, ومنها ما لا يعتبر كذلك.

فإذا نظرنا إلى تفسير عبد الرزاق, أو تفسير ابن جرير الطبري, أو تفسير ابن أبي حاتم,

نجد [] هذا الكتب كل ما يروي فيها يروى بالإسناد, فعبد الرزاق يبدأ في تفسير الآية بذكر الآثار عن شيوخه ممن فوقهم,

إلى أن يصل إلى المنتهى, وهكذا يصنع ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم, فهذا الكتب تعتبر مصادر الأصلية,

لأن الأحداث والآثار التي تروى فيها تروى بالسند.

ت. فوائد تخرج بالحديث.

الفوائد التي نجد من خلالها لتخرج بكثرة جداً بل هنا سنكتب ثلاثة الفوائد فقط.

الفائدة الأولى:

لو أراد واحد منا يعرف الحكم على الحديث بمعيناً صحيحاً أو مضعيفاً.

يحكمنا لا يجوز للمسلم أن يتعبد الله بهدٍ يثضعيف ,

أو علماً لا قلباً حديثاً لا يعرف صحة فلا بد أن يتقدم من صحة ليعمله , أو يتوقف .

ولقد بيند الكمال ما مسلموا بنحبا نحن مقدمهما صحيحهما ,

فيما رحمهما الله تعالى أشار السبب إلى هذا الكتابين , وهو وجود طائفة من الناس لا يميزون بين الغث والسمين ,

وبين الصحيح والسقيم , فيأخذون الموضوعات والمكذوبات ويعملون بها ,

ووجدوا طائفة منها هالاعلمير ووالأحاديث المكذوبة والموضوعات والمناكير , وكأن رسولاً لله قد قالها حقاً وصدقاً .

وحتنستطيع معرفة صحيح الحديث منسقيمة فلا بد لنا من وجد السند ,

الذي يمكن من خلالها أن نعرف هذا الحديث صحيحاً أم غير صحيح .

لكن قد يحكم أحياناً على حديث من الأحدثاء بضعيف , بسبب وجوده أو مضعف في السند ,

فهذا الحكم يعتبر حكماً متعجلاً متسرعاً , ويكون الحديث في حقيقة صحيحاً , حيث لا يميز بين المتكلم والطريق فقط ,

بل ورد من طرقاً أخرى .

وإما أن تكون تلك الطرق بعضها صحيحة لذ[ا] - أ- أي مفرادها - فيصح الحديث بالتحاقبها ,

وإما أن تكون تلك الطرق فيما شيء من الضعف , لكن إذا ما ضمت هذه الطرق بعضها إلى البعض تقو بالحديث بها وانجر ضعفه ,

وأبصبحاً ما حسن لغيره , أو صحيح لغيره , بمجموع تلك الطرق بحسب كثر[ة] أو قو[ة] .

لكن لا نستطيع الوصول لهذه النتيجة إلا بعد معرفة التخريج والتواسع فيه , فهذا أثره من شمار التخريج .

الفائدة الثانية :

سبباً آخر عكس ما سبق تماماً , حيث [] قد يوجد حديث صحيح حسنه ولكن فيه حقيقة الأمر يعتبر حديثاً ضعيفاً .

إذا ما جمعت طرق الحديث بيننا العلل الموجودة في بعض تلك الطرق , فالسند قد يكون رجاله كلهم ثقات ,

وقد يكون متصلاً , ولكن بعض الثقات قد يخطئ ويروي هذا الحديث [] موصولاً لئلا يوصلنا الله عليه وسلم ,

ولكن إذا جمعت طرق الحديث لأخرى وجدت أن ذلك الراوي قد خالفها بقاها الرواة الآخرون في طرقاً أخرى , وهم ثقاتوا أكثر عدده منه .

فيجعلوا [] إذا الحديث مرسل , فيكون حديثاً ضعيفاً .

وينبغي للمشتغل بعلم الحديث ألا يقف على إسناد واحد ويحكم من خلا لعل [] إذا الحديث صحيح ,

بل لابد أن يجمع طرق الحديث إذا علمه يكون في بعضها علة قاذرة ولم يتنبه لها , وهذا كثير في كتب الحديث .

الفائدة الثالثة :

أننا نجد أحياناً حديثاً من أئمة الحديث في غير موضع أو موصوف بالتدليس ,

أو يسقط أحياناً بعض رجال الإسناد عمداً ويخفي العيب في ذلك الإسناد ,

فقط يسقط رجال الإسناد ويحذف الإسناد في ما بين يديه من حديثه , أو يبين شيخه من فوقه - كان إسناد صحيح .

وموقف العلماء مع هذا الراوي الذي يعرف بالتدليس : أنه إذا روي حديثاً بصيغة العنعنة غير مصرح بسماعه له من شيخه ,

مثلاً : فلا يقول حدثني , أو أخبرني , أو سمعت , أو نحو هذا العبارات التي تفيد أخذها مباشرة لهذا الحديث من ذلك الشيخ ,

بل استعمل صيغة موهمة , كأن يقول عن فلان أو قال فلان .

هذا الصيغ الموهمة إذا صدرت عن شخص معروف بالتدليس عند علماء الحديث ,

توقفوا عن رواية ذلك الحديث عن شخص يصح حديثه بتبين تصريحه بالسماحة بعد إرضاء الرواة الذين قبلت عن تعنتهم فيما لأعمالاً غلب ,

وليس هذا موضعاً لتفصيل فيهم .

فقد نجد رواية من الروايات , وفيها يقول ذلك المذلس , عن , قال , أو نحو تلك العبارات ,

فتوقف عن قبول ذلك الحديث , وربما حكم منعها بالضعف أو جلت كنعنة ,

لكن إذا توسعنا في التخرج بجمعنا الطرق وحصرناها ,

فقد نجد بعض الكتب تورد ذلك الحديث في موضع يصريح بذلك الراوي بالمذلس بالسماع ,

وهذا شيء علمي حصل لنا إلا من خلال التوسع في التخرج ,

ولولا ذلك لكانوا استطاعوا أن يعرفوا ذلك المذلس قد صرح بالتدليس .

الفائدة الرابعة:

حالة الاختلاط: بعض الرواة ينقسمون إلى قسمين: قسم حديثه فيها صحيح،

وقسم حديثه فيها ضعيف، وهو الراوي الذي يقا لعنه³⁷ اختلاط، أيتغير تحافظتهم مؤثر من المثرات³⁷.

وهنا كفواعدأخريلتخريج،

أ. معرفة الراوي باسمه، واسم أبيه، وكنيته، ولقبه

ب. معرفة الإتصال السند

ت. معرفة شيوخه وراويوتلاميده

ث. معرفة اسم الملبهم الذي يقديقعفيالسنداوالمثن

ج. معرفة الأقران الراوي³⁸

وغير ذالكما الفوائد، وعلماطلبانياأخذهاالفوائدبعيناإعتبار.

ث. طرقالتخريج

طرقالتخريج تكون بواسطة معرفة السند، أو بواسطة معرفة المتن أو ما، ولكننا لا خير قليلا جدا.

4. معرفة إيجاز رجال السند، وفيه نحتاج إلى المعرفة علماء الجرح والتعديل

³⁷. نص المراجع : 16 - 19

³⁸. همزة عبد الله المليباري و سلطان العكايلة، كيف ندرس علم تخريج الحديث، (عمان، دار الرازي، 1419) صفحة : 29 - 30

الجرحلة : مصدر من جرح جرح

الجرح إصطلاحى :

هو ظهور وصف في الراوي ينل معدتها ويخلب حفظه وضبطهم ما يترتب عليه سقوط روايتها وضعفها ووردها ,
والتجريح وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته او ادم قبولها .

العدل لغة : ما قام في نفس مستقيم

العدل إصطلاحى : من لم يظهرياً مردينه مروتتهما يخلبهما ,

فيقبل لذلك خبره هو شاهد إذا توافرت فيه بقية الشروط التي ذكرناها في أهلية الأداء ,

والتعديل : وصفه او يصفه بصفات تزكيه فتظهر عدلته وتقبل خبره , وعليهذا فعلم الجرح والتعديل :

هو علم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول روايتهم أو ردها.³⁹

أ. شروط الجرح والمعدل

أ. يشترط في الجرح والمعدل : العلم والتقوى , والورع والصدق ,

لا يمكن كنه هذه المثابة فكيف يصير حاكماً على غيرهما الجرح والتعديل , وهو ما زالمفتقر لإثبات عدالته .

ب. ان يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل

³⁹. عجاج الخطيب , أصول الحديث , (بيروت , دار الفكر , 1429) صفحة : 168

قالا لحافظ بن حاجر :

وتقبلا لتزكية منعار فبأسبلا لا منغير عارفلا يزكيهم مجرد ما يظهر لها ابتداء منغير ممارسة واختبار .

ت. ان يكون عالما بتصاريف كلام العربي , لا يضغال لفظ لغير معناه , ولا يجرح بنقله لفظا هو غير جارح.⁴⁰

ب. خصال لا تشترط فبالجر حوال المعدل

لا يشترط كون الجرحا والمعدل ذكرا أو حرا أو بالاعتماد على تقبل تزكية كل عدل لوجرح هذا ذكرنا أو أنثى ,

حرا كانا وعبدا .

قيلا لا يقل الجرح حولا التعديلا لا بقول رجلين كما فبالشهادة .

لكننا لا كثيرين علما لا كتفاء في الجرحا الراويو تعديلهما بالواحد . إذا استوفى شروط طر جرحا والمعدل .

كما نقلها لا مديوا بنا لحاجبو غيرهما . وهذا كما قال ابن صلاح (

هو الصحيح حالذيا اختارها الخاطييو غيرها) يشتبوا احد , لأن العددمليشترط فيقبولا لخير ,

فلميشترط في جرح راوي هو تعديله , بخلاف الشهادة) .

ت. اذا بالجر حوال التعديل

أ. الاعتد الفيلتكية , فلا يرفع الراوي عن مرتبتولا ينزل عنها . كما يقبل كثير من الناس فيعصرنا

ب. لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة , لأن الجرح شرع للضرورة , وللضرورة تقدر بقدرها .

⁴⁰ . نورالدين عة , منهج النقد في علوم الحديثو (بيروتو دارالفكر , 1997) . صفحة : 92-94

ت. لا يجوز الاقتصار على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيها الجرح والتعديل كلاهما من النقاد ،

لأن تنفيذ الكإجحاف بحق الراوي قد عاباً بالمحدث ثم نفي فعل ذلك .

ث. لا يجوز جرح من لا يحتاج إلى الجرحه ، لأن الجرح شرط للضرورة ، فمالم توجد الضرورة إليها لا يجوز الخوض فيه .

ووقد شدد العلماء النكير على من فعل ذلك كون بهوا على خطئه ، ولكن لم يجد نفعاً - وبالأأسف -

مع بعض الغلاة من المنتسبين إلى العلم في هذا العصر ،

فقطظنوا ، بما [] مخالفيهم بالطعنوا القذف دليل على قوة العلم وقوة الفهم محتسار (منعاد [] ما الخبيثة :

[] مكلمنا نأظروا أحداً من أفضليهم مسألة من المسائل لتوجهوا إلى الجرحه

ث. شروط لقبول الجرح والتعديل

أ. ان يصدر الجرح والتعديل من مناسبتين وشروط الجرح والمعدل

ب. لا يقبل الجرح إلا لمفسراً أو مبيناً للسبب ، أما التعديل لا يشترط تفسيره ، هذا الذي عليه جمهور العلماء .

قال ابن صلاح : التعيلم مقبول لمن غير ذكر السبب به علماً بالمدح بالصحيح المشهور ،

لأن أسب [] كثيرة بصعب ذكرها ، فإن ذلك هو جرم المعدل لأن يقول : لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعلى كذا ،

وكذا ، فيعد جميعاً يفسق بفعله ، بتركه هذا الكشاقجدا .

وأما الجرح فلا يقبل غلام مفسراً مبيناً للسبب ، لأننا ناسيختلفون فيما يجرحون ما لا يجرح .

ت. يقبل الجرح [] ملغير المفسر

فيحتمن خلا منتعدي لعلما إختارها الحافظ ابن حاجر في شرح النخبة، حيث قال: (

فإن خلا مجروح علما لتعديل، قبل الجرح فيه مجعلا غير مبين السبب، إذا صدر عن عارف علما المختار،

لأن إذا لم يكن فيها التعديل كافي في حيزه هـ، وإعمال القول لا رجاء أول من إهماله (

ث. أن يسلم الجرح من الموانع التي تمنع قبوله⁴¹.

ج. الفاظ المشتمل في الجرح والتعديل

أ. الفاظ الجرح

أ. لينا الحديث

ب. ليس بالقوي

ت. متروكا الحديث

ث. ذاهبا الحديث

ج. كذباً ووضع

ب. الفاظ التعديل

أ. ثقتاً ومتقن

ب. يحتجب حديثهم بلا خلاف

ت. صالحا الحديث

⁴¹. نور الدين عتي، نصى المراجع، صفحة: 96 - 100

ث. صدوق

ج. لا بأس به

ح. شيخ⁴²

ت. الفاظ التعديل

ح. تعارض الجرح والتعديل

إذا تعارض الجرح والتعديل فغير أو واحد بأنورد فيها الجرح والتعديل, ففيها أقوال ذكره العلماء
الصحيح الذي نقلها الخاطبا البغداديين عن جمهور العلماء وصححها بنصلا حو غيرهما منا لمحدثين وجماعة من
الأصوليين أن الجرح مقدم على التعديل ولو كان المعدلونا أكثر لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله,
والجرح يخبر عن باطنه فخير للمعدل.
لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها فبما الجرح, فقد ناهى مقدمونا التعديل على الجرح فمواطن كثيرة,
ويمكننا أن نكولنا القاعدة مقيدة بالشروط الآتية :

- أ. أن يكون الجرح مفسر, مستوفى السائر الشروط ولما مر معك سابقا
 - ب. أن لا يكون الجرح متعصبا على [روح] أو متعناتا في جرحه
 - ت. أن لا يبين المعدل أن الجرح مدفوع عن الراوي, ويشتمل لكبديلا الصحيح, مثلثا بتبني عجلانا لأصاري:
- قالا لعقيلي: (لا يتابع على حديثه)

⁴². نص المراجع, النسائي و الخطيب البغدادي, 13

وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضرها لاكثر تمنهرواية المناكر ومخالفة الثقات وأقر ذلك الحافظ ابن

حاجر فقال: (وهو كما قال)

وهو يدل علنا بتخافملاحظ النقاد يؤيد إلى اختلاف فهمي الجرح والتعديل,

لذلك قالوا لدهيو هو من أهلنا لا استقراء التامني نقد الرجال: ()

لميجمعنا ثمان علماء هذا الشأن قطعوا ثبوتهم ضعيفا ولا علت ضعيفته (أيا لثقة إذا

ضعف يكون ذلك بالنظر لسبب غير قاض. ولضعف إذا وثق يكون ثبوتهم من لا أخذ مجرد الظاهر.

فاعرف هذا القيود التي ذكرناها القاعدة بتقديم الجرح,

فقد زل قدم كثيرة من الباحثين لغلطتهم عن التقييد والتفصيل, توهمنا أن الجرح مطلقا لا يرجح حكان.

مقدم علل التعديل مطلقا أيتعدى كما نأى معدل كان في شأننا أو كان فوق عوا بسبب ذلك في الخطء.

خ. كتب الجرح والتعديل

أ. طبقات ابن سعد, الزهرى بالبصري (230) ويقع في 15 مجلد ووقد اختصر السيوطي (911)

تحت عنوان (إيجاز الوعد المنقمن كتابا بنسعد)

ب. توارخ ثلاثة فيهما تعديل والتجريح, للبخاري

ت. عليا بن المديني, تاريخ يعقفي عشرة أجزاء

ث. ابن حبان, كتاب في أوها م أصحاب التواريخ

ج. المعاد بن كثير، كتاب التكميل، في معرفة الثقات والضعفاء والاهل⁴³

5. إبراز أهم المعاني التي تناولها الحديث. لتسعى أبرز أهم المعاني التي تناولها الحديث

الإعتبار هو أنيأتيا لمحدثي الحديث من أجل أحداث الثابتين واهابعض الرواة فيعتبره برواياتغيرهمنا لروايات،

وذلك بسبب طرق الحدّ التي يعرفها لشاركه غير هفي رواية هذا الحديث الذي ظننا أنّ فرداً ملاً⁴⁴.

فإعتبار اذهبة بتوصلها المعرفة المتابعات الشواهد، وليس إعتبار قسما للمتابع الشاهد.

وقال الحفظ فالتحبة وشرحها: وأعلم إنتبع الطرق من الجوامع والمساجد ولأجزاء الكالحديث الذي ينظن

ألفرد ليعلم هو لهما بما هو الإعتبار. فإن لم يكن لهما بما هو لا شاهد فهو الفرد.

ولذا انزال دارقطني وغيره يقولون في بعض الضعفاء: (يصلح اعتبار) او (لا يصلح أن يعتبر به)

والمراد بالذبيعتين هو ما كان قد ثبت قبل الجبر من الضعيف إلى الحسن لغیره، والمراد بالذلي يعتبر هو ما لا يقبل حد بثها لـجـ.

والذي قبل الجبر ويعتبر ☐ هو ما كان ضعفها شأ بسببنا لأسباب ثلاثة الآتية:

أ. جهالة حال الراوي، بسبب الاسترفال يعرف بعدالة أو تحريحا أو استوفيهما الأمران بشرط

أنيكو نبعيد اعنا الغفلة وكثرة الخطاء حتلا يقو بالضعف.

ب. ضعف حفظ الہر او بشرط

أنيكونعدلا سوءكانشضعف حفظهناشأمنسوءالحفظأوالغلطمنالإختلاطإذاحدثبعداالإختلاط.

43. صبح الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، (بيروت، دار العلم للملايين، 1977)، صفحة: 109 - 110

44. محمد محفوظ بن عبد الله الترمس، منهج ذوى النظرى، (جاكرتا، الجمهور الأندونيسية، 1429) صفحة : 220

ت. عدم الإتصال بالإرسال بشرط أن يرسلها ما محافظو أن يكونا لإسناد خاليا من متهم بالكذب أو بالفسق⁴⁵.

فالضعيف بسبب من هذا الأسباب يكون صالح للإعتباره ويصح أن يجبر غير هو وان

يجبره بره غيره الذي يصلح للإعتبار بشرط الخلو من الشذوذ والنعكارت.

وأما الضعف الذي ينشأ الفسق الراوي أو إمام مهيب الكذب أو كون الحديث شاذاً فهو

لا يصلح للإعتبار، ولا يزو لضعفه.

6. معنى مفردات الحديث الغوية

7. سبب الورود

8. شرح الحديث

9. الدرس المستفاد، يعني : إستخلاص الفوائد، والدروس، والعبار التي يمكن إستنباطها من

الحديث⁴⁶

⁴⁵. أحمد عمر هاشم، قواعد أصول الحديث، (بيروت. دارالفكر، 1998)

⁴⁶. أبو لباب الطاهرين، محاضرات في الحديث التحليلي، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1425 هـ)، 7-8.